

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٨ رمضان سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٦ تشرين ثاني سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٣٢

القرى

صفحة

١٧٦٤	قانون مؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١	قانون معدل لقانون الانشاءات والخلدات القروية
١٧٦٥	نظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧١	نظام بلدية مآدبا
١٧٨٧	نظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧١	نظام التأهيل والمساعدات
١٧٩٢	نظام رقم (١٠٣) لسنة ١٩٧١	نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

هذه ا منه الأصل

مطبعة التراث السامية الأردنية

نحس الحسين لله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧١

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٩٦) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
(ووزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والصحة والمالية والاشغال العامة والانشاء والتعمير والداخلية للشؤون البلدية والقروية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧١/١٠/٢٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب أبو غوش	وزير المالية احمد الازوي	وزير الانشاء والتعمير الوزير	رئيس الوزراء وصفي التل
وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	

نحس الحسين لله ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧١

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧١

نظام بلدية مادبا

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

يسمى هذا النظام (نظام بلدية مادبا لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الرئيس رئيس بلدية مادبا او رئيس لجنة بلدية مادبا .

المجلس مجلس بلدية مادبا او لجنة بلدية مادبا .

بناء او بناءة اي انشاء سواء اكان من الحجر او الخرسانة او الطين او الحديد او الخشب او اية مادة اخرى لاغراض البناء وتشمل الحفريات والاساسات والجدران والسقوف والمداخل والفرنجات والمفرنجات (الكورنيش) او اي بروز او اي قسم من البناء او اي شيء لاحق به واي حائط او سد ترابي او سور او سياج او اي انشاء آخر يحدد او يحيط اية ارض او ساحة او بئر ماء .

شارع او طريق اي طريق او شارع او زقاق او ممر او درب او معبر او طريق عربات او ممشى او ساحة او ميدان او جسر خصوصيا كان ام عموميا مطروقا او غير مطروق موجودا او مقترحا انشاؤه بمقتضى اي مشروع او مخطط اعمار، وتشمل كافة الخنادق والاقنية والاعنادر ومجاري مياه المطر والعبارات والارصفة الجانبية وجزر السلامة والدورات والميادين والساحات والاشجار والحياتل الكائنة على جانب الطريق والحيطان الواقية والاسيجة والحواجز والدرازينات واشارات المرور .

انشاء الشارع تخطيط الشارع وفتحته وبناء جدرانها وتعمية الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانه .

المالك فيما يتعلق بأية بناءة او ارض مالكها الممجل او مالكها المعروف او اي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او المستأجر بمقتضى عقد إيجار مسجل في دائرة تسجيل الاراضي واذا كان المالك غائبا او

هكذا منه الأصل

تعذر معرفته او معرفة مكانه فمندها يعتبر المالك الشخص الذي يتقاضى بدل الجرار او ايراد او ربح
البناء او الارض او الذي يتقاضى بدل الجرار او ايرادها فيما لو كانت مؤجرة مقابل بدل الانحسار
وتشكل ايضاً اي شخص يدفع الضرائب والعوائد عن تلك البناء او الارض سواء كان ذلك لحسابه
الخاص ام بصفته وكيل ام اميناً لاي شخص آخر ، واذا حدث بعد ارسال لجنة التنظيم الاولى تكلية
خطياً لساكن ان تخلف عن اعطاء اسم وعنوان المالك فتشمل كلمة (المالك) عندئذ ذلك الساكن
وتشمل ايضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء او اية رخصة اخرى صادرة بمقتضى هذا النظام بشأن
البناء او الارض ، واذا كان حامل الرخصة غير موجود او تعذر العثور عليه تشمل لفظة (المالك)
المهندس المعماري والبناء والمقاول وكافة الاشخاص وكلهم الذين قاموا بانشاء البناء المذكورة او
بتفقد العملية التي صدرت الرخصة بها او التي من المقتضى الحصول على رخصة بها او الاشخاص
المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل اي عامل يعمل لدى ذلك الشخص او اولئك الاشخاص .

الرصيف ذلك الجزء من الشارع والذي يقع بين الحد الخارجي للشارع وحد القسم المخصص لسيارات
والعربات او اي جزء خصصته البلدية كرصيف في اي شارع .

المقار الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية مبنياً
عليها او غير مبني عليها .

اللافتة اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية
او ترفيحية .

محل عام كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضاً كأماكن
المعاشاة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتزهات والطرق وما الى ذلك من الأماكن
المخصصة لهذه الغايات .

معتمد البلدية اي موظف يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

المراقب كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي ودور السينما .

مأمور الصحة اي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع
للمجلس او اي موظف آخر يمينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .

الذبيحة جنة الحيوان وتشمل اي جزء منه .

بائع متجول كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض
بمصنوعاته اليدوية في اي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .

المستأجر كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

الفصل الاول

الابنية المتدعية

المادة ١ - للمجلس حق مراقبة كل بناء يقع ضمن حدود البلدية .

المادة ٢ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية
ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يشتمل ان يشكل خطراً أو ضرراً على سلامة
الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعلى المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً للمالك ينذره فيه بالزوم
هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسييجه او دعمه خلال مدة معقولة يبينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء
او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان . تستوفي النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجي
بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .

المادة ٣ - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك مستأجر البناء .

الفصل الثاني

الشوارع وصيانتها

المادة ٤ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن انشاء الشوارع وصيانتها ضمن حدود البلدية .

المادة ٥ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن حدود البلدية عند فتح الطريق المتاخمة لاولهم لاول مرة
مكلفين بدفع جزء من نفقات تعبيد وترقيت تلك الطريق بنسبة طول واجهة تلك الاملاك وبصرف
النظر عن عرض الطريق .

ب - يعين المجلس بقرار منه نسبة ذلك الجزء من النفقات على ان لا يزيد عن (٥٠ ٪) من مجموعها .

ج - تقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الطريق المراد تعبيدها وترقيتها بنسبة
طول واجهة ملك كل واحد منهم الملائمة لتلك الطريق .

د - مع مراعاة احكام المادة (٦) تقوم البلدية بالتعبيد والترقيت ومن ثم تعود بما يتعين لها من نفقات
على اصحاب تلك الاملاك وتحصل منهم بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٦ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات التي يقرر المجلس تحصيلها من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا
النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد على ال (٢٥ ٪) من النفقات
المقدرة ويقسط الباقي بعد اتمام التعبيد على قسطين او اكثر شريطة ان يتم دفعها خلال مدة لا تتجاوز
سنتين حسب ما يقرره المجلس .

المادة ٧ - اذا لم يتم المجلس خلال مدة ستة اشهر باعمال التعبيد والترقيت للطريق المقرر تعبيدها وترقيتها يرتب عليه
اعادة ما قد حصله من هذا القبيل الى اصحاب العلاقة .

هكذا عنه الفصل

المادة ٨ - وضع العوائق في الشوارع :

١ - أ - كل شخص يني أو أنشأ أو أقام أو أبقي حائطا أو سياجا أو عمودا أو أي عائق آخر في أي شارع أو في أي قسم منه .

ب - كل شخص غطى أو اعاق أي مجرى أو مصرف أو قناة واقعة في أي شارع عام .

ج - كل شخص وضع صندوقا أو طردا (باله) أو بضائع أو أية مواد أخرى في أي شارع أو أي قسم منه ، أو تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف أو تقيهم أو تأخرهم عن القيام به ، أو عرقل أو اعاق حرية السير زيادة عن الوقت اللازم لتحميل ذلك الصندوق أو البضائع أو المواد أو انزالها يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام ويعاقب بالإضافة إلى هذا بغرامة إضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطارا كتابيا بذلك من الرئيس .

٢ - يجوز للرئيس اصدار امر للشخص الذي أقام أي عائق من هذه العوائق أو لوضعه بإزالة ذلك العائق كما يجوز للرئيس إزالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبل من الشخص المذكور بالطريقة التي تحصل فيها أموال البلدية .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع الرئيس أن يسمح كتابة بأقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يعينها في أي شارع إبان الاعياد ولاحتفالات .

المادة ٩ - حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة .

١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع أية مادة مواد البناء في أي شارع أو أن يحفر حفرة أو اخدودا فيه إلا بعد الحصول على رخصة كتابية بذلك من الرئيس ويجب أن تتضمن تلك الرخصة الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد أو حفر تلك الحفرة أو الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالرخصة .

٢ - إذا صدرت مثل هذه الرخصة لشخص ما وجب عليه أن يقيم سياجا واقيا حول المواد أو الحفرة أو الاخدود على نفقته الخاصة إلى أن ترفع تلك المواد من الشارع أو تطمر الحفرة أو الاخدود ، أو يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافيا خلال الليل بصورة يرضى بها الرئيس الذي يجوز له سحب الرخصة إذا قنع أن هنالك اسبابا استثنائية تبرر ذلك وللمتضرر حق مراجعة المجلس .

٣ - كل من وضع مواد أو حفر حفرة أو اخدودا دون أن يحصل على رخصة بذلك أو تخلف عن اقامة سياج أو عن وضع نور حول تلك الحفرة أو الاخدود أو تخلف عن إزالة تلك المواد أو طمر تلك الحفرة أو ذلك الاخدود أو تخلف عن تأمين الناس خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقا على نفقته بعد انتهاء مدة الرخصة أو بعد سحبها منه ، يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام ويعاقب أيضا بغرامة إضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور أربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطارا كتابيا بذلك من الرئيس أو من يقوم مقامه وبعد انتهاء المدة المذكورة للمجلس أن يسمح أو يطمر أو يثير هذه المواد أو الحفرة أو الاخدود وأن يربح على الشخص المتخلف بجميع النفقات .

المادة ١٠ - تصليح الأماكن الخطرة وتسييجها .

١ - الرئيس إذا رأى أن أي بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانته أو تسييجه أو لأي سبب آخر أن يرسل اخطارا كتابيا إلى مالكه يكلفه فيه القيام بتصليحه أو وقايته أو اقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .

٢ - كل مالك تخلف بدون سبب معقول عن العمل بما كلف به بالاحطار المشار إليه آنفا يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام ويجوز للمجلس أن يقوم بتصليح المخل أو وقايته أو اقامة سياج حوله وإن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبل من مالك البناء أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

المادة ١١ - ١ - كل من رفع أو أزال أو شوه أو أجرى تغييرا أو الحق ضررا بأية صورة كانت بسطح الشارع أو الرصيف أو واجهة البناء دون الحصول على رخصة كتابية بذلك من المجلس يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

٢ - يجوز للرئيس اصدار رخصة كهذه لأي شخص مقيدة بالشروط التي يستصوبها المجلس .

٣ - يجوز للمجلس أن يصلح ويزيل الضرر والنشوبه المشار إليه أو أن يرصف الشارع ويزيل الضرر عنه وإن يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبل من الشخص المسؤول .

المادة ١٢ - الضرر الطارئ للشوارع .

إذا لحق بشارع من الشوارع العامة أو بأي قسم منه ضرر طارئ وغير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع ، يجوز للرئيس أن يسلخ مالك الأرض التي اجريت فيها الحفريات أو المسبب للضرر اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع ، وإذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به بالاحطار ، يجوز للمجلس أن يقرر اصلاح الضرر المتسبب عن الحفريات وإن يستوفي من مالك الأرض التي اجريت فيها الحفريات أو المسبب للضرر جميع النفقات والمصاريف التي تحملها المجلس في هذا السبل .

المادة ١٣ - إذا اريد تبليغ اعلان أو اخطار بمقتضى هذا النظام إلى مالك العقار أو كان العقار مملوكا بصورة مشتركة من قبل عدة مالكيين وكان اسم واحد أو أكثر من هؤلاء المالكين غير معروف ، فيبلغ الاعلان إلى المالكين المشتركين المعروفين ويجوز للمجلس بعد ذلك أن ينشر اعلانا في اية جريدة يومية يكلف أي شخص يدعي بأي حق في ذلك العقار بأن يراعي الشروط المدرجة في الاعلان خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، ويعتبر الاعلان لدى انتهاء تلك المدة أنه بلغ بصورة قانونية إلى جميع المالكين المشتركين بالعقار أو كما ذكر سابقا .

المادة ١٤ - تحصل نفقات التعبيد والتزفيت التي تتحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا النظام بنفس الطريقة التي تحصل فيها أموال البلدية .

هكذا منه الأصل

الفصل الثالث

الارصفة

المادة ١٥ - عند انشاء شارع او طريق ضمن منطقة البلدية يعتبر صاحب المالك غير المنقول الذي ملكه يتخاض ذلك الشارع او الطريق مكلفا لأول مرة بانشاء الرصيف الخاضع للملك بطول واجهة ذلك المالك ، وبناء الاطارييف التي تفصاه عن الشارع وتمييد هذا الرصيف وتزفيتته على نفقته الخاصة .

المادة ١٦ - يعين المجلس بقرار منه عرض الرصيف واقيسته واشكاله ونوع الاطارييف وشكلها والمواد التي يمكن ان يعيد منها ذلك الرصيف .

المادة ١٧ - يجوز للمجلس ان يكلف اصحاب الاملاك الخاضعة للشوارع العامة بموجب اعلان ينشر في احدى الصحف المحلية كاشعار لهم بان يقوم كل منهم بعمل رصيف امام ملكه وعلى نفقته الخاصة وبأي عمل من الاعمال المشار اليها في المادة (١٥) وحسب المواصفات التي يراها بمقتضى المادة (١٦) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان في احدى الصحف المحلية .

المادة ١٨ - اذا لم يتم صاحب المالك بالعمل الذي كلف به خلال المدة المذكورة للمجلس ان يقوم بتلك الاعمال على نفقة ذلك المالك ويحصل النفقات منه بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ١٩ - اذا قام صاحب المالك بالعمل خلافا للمواصفات المقررة ، فللمجلس ان ينذر المالك بتنفيذ تلك المواصفات خلال خمسة عشر يوما ، واذا لم يتم بذلك يقوم بها المجلس على نفقة ذلك المالك وتحصل النفقات بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٢٠ - اذا ظهر للمجلس ان اي رصيف او اي مجرى فيه معد لتصرف مياه الامطار والرش والتنظيفات ، قد اصبح في حالة غير مرضية ، فيجوز للرئيس او من ينوبه ان يطلب الى المالكين في ذلك الشارع ، كلهم او بعضهم القيام بأية ترميمات يراها ضرورية لاعادة الرصيف او المجرى لحالته المرضية . وذلك بموجب اشعار ينشر في احدى الصحف المحلية ، وعلى من يبلغ الاشعار ان يقوم بالعمل المطلوب منه ضمن المدة الضرورية لذلك ووفق المخططات والمواصفات الفنية الموضوعه من قبل الجهات المختصة .

المادة ٢١ - اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعنية في الاعلان ، او اذا شرع فيه ثم توقفت لمدة تجاوزت الاسبوعين ، او اذا كان العمل يسير ببطء بحيث يتعذر انجازه ضمن مدة معقولة او خلافا للمواصفات الفنية الواجب اتباعها ، فيحق للمجلس في اي من هذه الحالات ان يقوم بالعمل على نفقة المالك بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس ما انفقه على العمل المطلوب ووفقا للبيادة السابقة من المالكين وذلك بنسبة امتداد عقاراتهم على الرصيف ، وفي حالة تخلفهم عن الدفع ، يجري تحصيل المبلغ بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية ، والمجلس اعفاء المالكين من النفقات كليا او جزئيا وذلك بعد الحصول على موافقة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

الفصل الرابع

اللافتات

المادة ٢٣ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستوفي تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلبا الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .

د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٢٤ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنويا وقدره ٢٥٠ فلسا وتعتبر كمور السنة سنة كاملة .

المادة ٢٥ - لا يجوز وضع اي لافتة بشكل يعجب النظر او يسبب اعاقا او مضايقة للبادية .

المادة ٢٦ - الاسماء والعناوين الموضوعه على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة لترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعه على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المثبتة للدلالة عليها .

الفصل الخامس

المحلات العامة

المادة ٢٧ - أ - يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً قدره ١٠ فلسا عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسينما .

ب - اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلس ٥ فلسات .

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلساً ١٠ فلسات .

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلس ١٥ فلساً .

ج - لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن غنومة بخاتم المجلس .

د - يجب ان تكون التذاكر مرقمة ترقياً مطبوعاً متسلسلاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها وعددها اما التذاكر المطبوعة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ٢٨ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اي ملهى او حفل او دار للسينما لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .

المادة ٢٩ - للمجلس ان يعفي كليا او جزئيا من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (ب) من المادة (٢٧) اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - اي حفل او لموا عرض سينمائي او غير ذلك وكان معه كلة او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

هكذا عنه الفصل

المادة ٣٠ - كل من :

- ١ - باع بصفته مالكا او شريكا او عرض للبيع او سمح بالبيع او سمح بان يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة مختومة بخاتم البلدية . او
- ب- اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه . او
- ج- جعل امر المراقبة متعلما سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

الفصل السادس

منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٣١ - يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او يسمح لاحد من افراد عائلته بأن :

- أ - يطرح او يضع اية اقدار او نفايات او مواد كريمة في اي شارع او ساحة .
- ب- يلقي اي نفايات او مياه قذرة او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضرراً أو مضايقة للجمهور .
- ج- يترك حيوانا بالشوارع او يربطه فيه او يدعه هائما على وجهه .
- د - يوقف اي عجلة او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة
- هـ - يضع او يترك اي مواد او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح ، بوضعها او تركها او يوزعها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس أو ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي صرح له فيها .
- و - يشغل او يتسبب في تشغيل اي غرامافون او راديو او مكبر صوت على وجه يقلق راحة الآخرين .
- ز - يقف او يقعد او يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور .
- ح - يضع في طريق او ساحة آلات (ماكينات) خربة أو نفايات حديدية او خشبية او غير ذلك من المواد أو ان يسمح بابقاء هذه المواد في اي شارع او ساحة .

ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجداء في شارع او مكان عام .

ي - يحدث او يستقي اية مكاره من المكاره الضحية .

المادة ٣٢ - ايفاء للنفايات المقصودة في هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :-

- أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يحتمل ان يكون ضارا بالصحة .
- ب - كل بركة او خفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او تسراح او منبولة او زريبة او حريشة او كوخ او صندوق قمامة او ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القلادة بحيث يحتمل ان تشكل ضررا بالصحة .

ج - كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتنى او يحتفظ به على وجه يحتمل ان يشكل ضررا بالصحة .

د - كل كومة مهملات كان نوعها مفسدة بالصحة او خطر عليها .

هـ - كل مصرف او مجرى او قناة او مزراب او قسطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضررا بالبناء او باي بناء متصل بجوار له .

و - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعة في اي بناء او ازاها اذا كانت تسبب رطوبة اثناء البناء او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد باي شكل على تجمع القاذورات او احداث اضرار .

ز - كل انبوب براز او انبوب مياه قذرة او جورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكور أو راسخ او مسدود او معطوب على اي وجه آخر او تنبعث منه روائح كريهة أو ترشح منه محتوياته .

ح - كل مفعل معطوب في انبوب براز او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قذرة او قناة او مجرى .

ط - كل جورة مرحاض لم تبني بشكل فني او كل منفذ تنفيس تنفذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدي يحكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضار بالآخرين .

ك - تنظيف البسط او السجاجيد وما شابهها في الشوارع .

ل - التغوط والتبول في غير المكان المعد لذلك .

م - رمي او طرح اية مواد على وجه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

المادة ٣٣ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٣٤ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى أي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٣٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشمره بلزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائيا .

المادة ٣٦ - يترتب على مالك اي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بعاء ملائم لحفظ النفايات ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٣٧ - يستوفي المجلس رسما سنويا مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

عن كل محل تجاري ٦٠٠ فلس

عن كل وحدة سكن ٦٠٠ فلس

عن كل مطعم ٢٠٠٠ دينار

عن كل حرفة او صنف ٥٠٠ فلس

عن كل حضيرة للحيوانات ٢٠٠٠ دينار

عن كل حضيرة خاصة بالدواجن ١٠٠٠ دينار

هكذا عنه المجلس

الفصل السابع

السلخ والذبايح ورسوم بيع الحيوانات

المادة ٣٨ - لا يجوز لأي شخص أن يذبح حيواناً ضمن منطقة البلدية إلا في السلخ المعد لذلك .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

عن كل رأس من الضأن أو الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن أو الماعز	٥٠ فلساً
عن كل رأس من الأبل أو البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس
عن كل رأس من الأبل أو البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس

المادة ٤٠ - لا يجوز نقل الذبايح من السلخ إلا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٤١ - يستوفي المجلس عن كل كياو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد إلى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلساً كرسوم معاينة بعد ثبوت صلاحها للاستهلاك ، إذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة ٣٢ من هذا النظام .

المادة ٤٢ - للمجلس أو معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعاينة ويقتدتها إمانة إلى أن يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٤٣ - يستوفي المجلس أو الملتزم الرسوم التالية عن نفخ الذبايح داخل السلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ - عن كل رأس من الضأن أو الماعز عشرون فلساً .

ب - عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلساً .

المادة ٤٤ - لا يجوز لأي جزار أو شخص آخر أن يتعاطى حرفة سلخ الذبايح أو تحرها ما لم يكن مرخصاً بذلك .

المادة ٤٥ - يحظر نقل الذبايح أو أي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري أو طبيب الصحة أو مفتش اللحوم وختمها بخاتم البلدية لإثبات صلاحها للاستهلاك .

المادة ٤٦ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق إذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته :

عن جيفة كل رأس من البقر أو الجمال أو الخيل أو الحمير أو الفيلس ٥٠٠ فلس .

عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط ٢٠٠ فلس .

عن جيفة كل رأس من الكلاب أو القطط أو الدجاج ١٥٠ فلس .

الفصل الثامن

البسطات والمظلات والباعة والمتجولون

المادة ٤٧ - لا يجوز لأي شخص أن يضع بسطة أو يشغل بقعة أو شارعاً أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية إلا وفق رخصة تصدر بهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٤٨ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار إليها أعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره ١٠٠ فلساً عن كل متر مربع واحداً وخمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٤٩ - يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم إذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٥١ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الأحذية أو العتالة أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية إلا إذا كان يحمل رخصة تميز له ذلك .

المادة ٥٢ - يجوز للمجلس أن يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على أن تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٥٣ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم المبينة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل .

فلس	دينار
٥٠٠	٠١
٦٠٠	٠٢
١٠٠	٠٣
٢٥٠	٠٥
٤٠٠	٠٥
٥٠٠	٠٦

الفصل التاسع

فرقة المطافيء

المادة ٥٤ - يجوز للأمور المطافيء في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان في حالة الاحترق أو إذا اعتقد أنها كذلك أو يدخل أي بناء أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وأن يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو لسلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي موزد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

هكذا عنه الأصل

المادة ٥٥ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او اي مأمور آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر باغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط اوفر من المياه .

المادة ٥٦ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى اخبارا كاذبا بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل العاشر

الاسواق العامة

المادة ٥٧ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او المفرق ضمن منطقة البلدية اية فواكه او خضار او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الاماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس من البائع اسما مباشرة او بواسطة ملتزم رسما عن الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع ٤٪ من قيمة البيع .

المادة ٥٩ - يستوفي المجلس عما يرد الى منطقة البلدية اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان .

فلس	دينار
٢٠٠	١
٣٠	ب - عن كل شوال من القمح او الكلس او الملح
١٠٠٠	ج - عن كل سيارة شحن من الحطب
٥٠٠	د - عن كل سيارة صغيرة (بك أب)

المادة ٦٠ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم الرسوم التالية من الذين يبيعون الحيوانات في الاسواق العامة او في اي مكان داخل منطقة البلدية .

فلس	عن كل رأس من الضأن او الماعز
٤٠	عن كل رأس حمار
١٠٠	عن كل رأس من صغار البقر والحيل والابل والجاموس
١٢٥	عن كل رأس حمل أو جدي لا يتجاوز السنة من عمره .
٢٥	عن كل رأس من البقر والحيل والابل والجاموس .

ب - الذي يتبادل حيوانا يأخذ تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة (أ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٦١ - كل من باع سماعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان طرفا في بيعها خلافا للاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

تجميل المدينة

المادة ٦٢ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يقم بذلك يجوز للمجلس انشاءه على نفقة المالك وتحصيل النفقات بنفس الطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٦٣ - يحظر على اي شخص ان يثلف او يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق به ضررا بأي وجه من الوجوه .

الفصل الثاني عشر

المجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٦٤ - لا يجوز لاي شخص ان يباشر حفر جورة امتصاصية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٦٥ - لا يجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب خططا تفصيليا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكتملة لها والمواد التي تبقى فيها .

المادة ٦٦ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المنوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٦٧ - يعمل لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي مزين .

المادة ٦٨ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدي الى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه المهندس .

المادة ٦٩ - يستوفي المجلس نصف دينار واحد عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون اجحاف بحق استيفاء اي مبلغ آخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٧٠ - تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا اعيد استعمالها كجور امتصاصية .

الفصل الثالث عشر

رخص البناء

المادة ٧١ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة ، شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتمهده فيه المالك بأزالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٧٢ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائما وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للاسكان الشعبي .

المادة ٧٣ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٧٤ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

هكذا عنه الفصل

المادة ٧٥ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

- أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراسيات والاسوار وغيرها .
- ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .
- ج - هدم البناء .
- د - اعمال الحفر والطعم .

المادة ٧٦ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دمه ان كان آيلا لاسقوط واحداث اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس أو المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي :

- ١ - مخططات للموقع بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض وخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .
- ٢ - مخططات للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق ، بما في ذلك طابق التسوية والقبو ان وجد بمقياس لا يقل عن (١/١٠٠) على يبين ايضا نوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفاصيل .
- ٣ - مخططات تين خطوط المجاري والحفر واقبيتها وانحدارها وطرق تهويتها .
- ٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٧٧ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اي بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المجاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس وتعني عبارة (تغييرات جوهرية) :

- أ - اية اضافة او تغييرات في البناء .
- ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة يحول معها الى غرفتين او دكانين او تبديل ممر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال آخر .
- ج - اتمام اي بناء او جزء منه .

المادة ٧٨ - على كل من ينوي القيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٧٩ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها اليه .

المادة ٨٠ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خذلت تانين يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

ج - لا يصدر الترخيص الا لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٨١ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الموائمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب ويعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا .

المادة ٨٢ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز لطالب ان يلتمس من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ٨٣ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص بأعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي :

- أ - التوقف عن البناء حالا .
- ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للدلاء بأي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٨٤ - أ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المبينة في آخر هذا الفصل من النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس ان يعني العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

المادة ٨٥ - على كل من يقوم بأعمال بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٨٦ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق .

- أ - في اي وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .
- ب - في اي وقت خلال القيام بأعمال البناء .
- ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار بتمام البناء .
- د - اذا لم يقدم الاشعار بتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اي وقت بعد اتمام البناء او باجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٨٧ - تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للإشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولا عن كل تغيير في خطط البناء .

هكذا منه الأصل

المادة ٨٨ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٨٩ - اذا تمتع المشرف او صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بما يطلب منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .
المادة ٩٠ - أ - اذا افتتح المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء قيام احد الاشخاص باعمال البناء فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور بأشعار خطي القيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية لكشف على البناء .

ب - اذا لم تكتشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يدفع الى الشخص المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٩١ - أ - على كل شخص اتم اعمال البناء ان يقدم الى المجلس خلال شهر اشعاراً خطيا بذلك .
ب - على المجلس بعد استلام الاشعار ان ينبئ عنه المهندس او المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاستعمال المخصص له او يصدر الامر الذي يراه لازماً مع بيان الاسباب .
ج - لا يجوز لأي شخص ان يشغل او ان يسمح بتشغيل أي ارض او بناء او قسم من البناء او ان يستعمل او ان يسمح باستعمال أي ارض او بناء او قسم من بناء ما لم يحصل على اذن خطي بأشغاله او استعماله .

المادة ٩٢ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كخازن يجب ان تجهز بأنارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او أكثر بالجلدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٩٣ - يجب الا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز طولها واجهة البناء .

المادة ٩٤ - يمنع البروز او الشرفات على أي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٩٥ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٩٦ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ٨٤ من هذا النظام :

- ١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني ٣٠ فلسا
- ٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري ٥٠ فلسا
- ٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ٥٠٠ فلسا
- ٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز دينار واحد
- ٥ - ٥٪ عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارض
- ٦ - رسم تسجيل الرخصة ٢٥٠ فلسا
- ٧ - رسم كشف وتخطيط دينار واحد
- ٨ - ٣٪ من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها .
- ٩ - عن احدثات تغييرات في أي بناء قائم دينار واحد

الفصل الرابع عشر

ترخيص الكلاب

المادة ٩٧ - تستوفي الرسوم التالية من الذين يقتنون الكلاب التالية ضمن منطقة البلدية :

فلس	دينار
٢٠٠	عن كل كلب هادي
٣٠٠	عن كل كلب صيد
٤٠٠	عن كل كلب افرنجي

الفصل الخامس عشر

الحراسة

المادة ٩٨ - يتولى المجلس امر اختيار وتعيين الحراس اللازمين وتحديد عددهم لحراسة المحلات والمصالح والمؤسسات العمومية على اختلاف انواعها داخل منطقة البلدية .

المادة ٩٩ - يقوم المجلس في بداية كل سنة مالية بفرض رسوم الحراسة على المحلات والمصالح والمؤسسات العمومية على اختلاف انواعها وذلك بعد تصنيفها على ثلاث درجات حسب الآتي على ان لا يتجاوز مقدار الرسم مبلغ دينارين واربعماية فلسا سنويا .

الدرجة	قيمة الرسوم
فلس	
الاولى	٢٠٠ شهريا
الثانية	١٠٠ شهريا
الثالثة	٥٠ شهريا

المادة ١٠٠ - يعتبر رسم الحراسة متحققا على صاحب المحل او المصلحة او المؤسسة اعتبارا من اليوم الاول من تاريخ مباشرته العمل .

المادة ١٠١ - يبقى صاحب المحل او المصلحة او المؤسسة مسؤولا عن رسوم الحراسة الى ان يحظر المجلس خطيا في حالة توقيفه عن العمل لأي سبب من الاسباب واخلائه او بيعه للمحل او المصلحة او المؤسسة .

الفصل السادس عشر

الاوزان والمقاييس

المادة ١٠٢ - يعاين المجلس البلدي جميع انواع الاوزان والمقاييس المستعملة ضمن منطقة البلدية ويدفعها خلال شهر كانون ثاني من كل سنة .

المادة ١٠٣ - يستوفي المجلس البلدي من جميع الباعة رسم معاينة قدره خمسون فلساً عن كل مجموعة (طقم) اوزان او مقاييس يعاينها وخمسة وعشرون فلساً عن كل وزن او مقياس يقوم بدفعه .

المادة ١٠٤ - يحظر على أي شخص ان يستعمل وزناً او مقياساً لم يدفعه ويعاينه المجلس البلدي حسب احكام هذا النظام .

هكذا منه الأصل

الفصل السابع عشر

المياه

المادة ١٠٥ - يعد من قبل البلدية النموذج خاص يتضمن طلب الاشتراك بالمياه واتفاقية لتوزيع وبيع المياه استناداً الى هذا النظام ولا يقبل اي طلب الا على هذا النموذج وتباع النسخة الواحدة منه بمبلغ مائة فلس وتكون الطرايع اللازمة للاتفاقية عائدة على المشترك .

المادة ١٠٦ - بعد دراسة طلب الاشتراك واجراء الكشف الحسي على محل المنوي التعاقد عليه والموافقة على الطلب من قبل البلدية من الوجهتين الفنية والصحية يستوفى من المشترك رسم تأسيس قدره دينار اردني واحد اذا كانت تمديدات المياه توصل الى المحل المتعاقد عليه للمرة الاولى وبالعكس ذلك لا يستوفى هذا الرسم كما يستوفى مبلغ خمسمائة فلس كرسوم اقبال المياه .

المادة ١٠٧ - يدفع المشترك تأميناً قدره ديناران ويقيد هذا التأمين لدى البلدية امانة بأسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه حيث يرد اليه او يحسم منه ما تحقق عليه من اثمان مياه خلال مدة اشتراكه في حالة قصيره من الدفع وفي حالة عدم كفاية التأمين لتسديد قيمة استهلاك المشترك من المياه تحصل القيمة الباقية عليه بالطرق القانونية التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ١٠٨ - يكون الاشتراك بالمياه بحسب المتر المكعب وتعين الكمية المستهلكة بواسطة عداد تجري تجهيزه وتركيبه من قبل البلدية في الموضع الذي تراه مناسباً من محل المشترك ضمن صندوق حديدي لحفظ العداد من التلف ويكون العداد والصندوق الحديدي التابع له ملكاً للبلدية ويحظر على المشترك احدث اي تعديل في موضع العداد او فك في الاختام او استعمال اداة او اي نوع من المفاتيح بقصد اجراء تغيير او تبديل من اي نوع كان في اوضاع العداد او الصندوق الحديدي وتستوفي البلدية شهرياً من المشترك مبلغ (٥٠) فلماً اجرة وجود العداد في محله وتكون عملية اصلاح العداد وصيانته فيما بعد عائدة على البلدية .

المادة ١٠٩ - تستوفي البلدية من المشترك مبلغ خمسة دنانير ثمن العداد ويكون المشترك ملزماً بدفع مثل هذا المبلغ في حالة كسر العداد او ثبوت عدم صلاحيته من جراء اي ضرر لحق به . وتستوفي البلدية مبلغ دينار واحد ثمن الصندوق الحديدي ويكون المشترك ملزماً بدفع مثل هذا المبلغ في حالة اهتراء الصندوق وعدم صلاحيته كما تستوفي البلدية مبلغ دينار واحد اجرة تركيب كل من العداد والصندوق الحديدي التابع له بواقع مبلغ خمسمائة فلس لكل منهما .

المادة ١١٠ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على صحة كمية مقطوعة المياه المستهلكة واذا شك المشترك في صحة تسجيل العداد فعليه ان يعلم البلدية خطياً بذلك ، وتستوفي البلدية مبلغ (١٥٠) فلماً اجرة فحص العداد غير ان هذا المبلغ يرد الى المشترك اذا ثبت ان العداد كان غير صالح او انه لا يسجل الاستهلاك الصحيح وبالعكس ذلك فان هذا المبلغ يعتبر ايراداً للبلدية .

المادة ١١١ - لرئيس البلدية الحق في تقدير الكمية المستهلكة من المياه خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلاً قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة ويبقى هذا التقدير بالنسبة للمدة الماثلة سابقاً فيما اذا كان المستهلك مشتركاً او تقديراً بالنسبة لتقدير رئيس البلدية ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بقرار من المجلس البلدي اذا أعرض المشترك على التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

المادة ١١٢ - يتحمل المشترك كافة نفقات تمديدات المواسير اللازمة من الخطوط الرئيسية لغاية ربطها بالعداد داخل محل المشترك ويعتبر جميع ما يركب او يمدد من المواسير وتوايحها ابتداء من جهاز العداد الى خارج محل المشترك ملكاً للبلدية وجزءاً متممها لشبكة المياه والبلدية الحق باستعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها من مكان لآخر في الكيفية التي تراها مناسبة دون ان يكون لاحد حق الاعتراض على ذلك .

المادة ١١٣ - اذا كانت التمديدات في الخطوط الرئيسية تصلح لخدمة اكثر من مشترك واحد فانه يجوز للبلدية ان تقسم نفقات التمديدات بين المشتركين بالتساوي او بنسبة طول الانابيب التي تستخدم لمصلحة كل واحد منهم .

المادة ١١٤ - اذا رغب المشترك بترك محل الاشتراك والغاء العقد يتوجب عليه اعلام البلدية خطياً لتقوم بتسجيل آخر قراءة للعداد ومحاسبته وقطع المياه وبالعكس ذلك يبقى المشترك مسؤولاً عن ثمن اية كمية من المياه يسجلها العداد لغاية تاريخ القطع .

المادة ١١٥ - يجوز نقل اشتراك المياه من شخص الى آخر شريطة قيام المشترك الجديد بتقديم طلب اشتراك الى البلدية وتوقيع الاتفاقية وفقاً للمادة (١٠٥) من هذا النظام . ولا يستوفي في هذه الحالة من المشترك الجديد رسم التأسيس او ثمن العداد او ثمن الصندوق الحديدي التابع له او اجرة تركيب العداد والصندوق الحديدي الا اذا تبين ان احدها او كليهما كانا غير صالحين ولا يمكن الاستفادة منها بسبب الكسر .

المادة ١١٦ - يحق لموظفي البلدية المفوضين بالدخول بعد الاستئذان الى محل المشترك في اي وقت ما بين الساعة الثامنة صباحاً والرابعة بعد الظهر لغايات قراءة العداد او فحصه او الكشف على التمديدات ، ولا يسمح لغير موظفي البلدية المفوضين بفك اختتام العدادات او نقلها من موضع الى آخر او ايقال المياه وعلى المشترك تسهيل مهمة هؤلاء الموظفين .

المادة ١١٧ - البلدية غير مسؤولة عن قطع المياه بسبب وقوع حادث مفاجيء في الآلات او الموتورات او التمديدات او الخطوط الرئيسية والبلدية الحق بقطع المياه عن المشترك طوال المدة اللازمة لاجراءات التصليح ، الا انه يتوجب على البلدية اعلام المشتركين مسبقاً اذا كان قطع المياه يارادتها .

المادة ١١٨ - يحق للبلدية قطع المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المتحققة عليه في وقت الاستحقاق (ويعتبر وقت الاستحقاق بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ تبليغ اعلام المقطوعة) .

ب - اذا جرى تغييراً في تمديداته الداخلية دون الحصول على موافقة البلدية .

ج - اذا تلف او عبث بأي شيء يتعلق بالعداد او بتمديدات شبكة المياه التابعة للبلدية .

د - اذا عارض موظفي البلدية المفوضين في تأدية واجباتهم .

هـ - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد هذا الفصل .

المادة ١١٩ - اذا قطعت المياه عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب المذكورة في المادة (١١٨) من هذا النظام فانه لا يعاد ايقالها الا بعد دفع رسم قدره (٥٠٠) فلس كرسوم ايقال المياه .

هكذا منه الأصل

المادة ١٢٠ - يعاقب بعد الادانة وفقاً لقانون البلديات او اي قانون آخر يقوم مقامه بغرامة لا تزيد عن مبلغ عشرة دنانير كل من يرتكب إحدى المخالفات التالية :

أ - الانلاف او العبث او الحاق الضرر بأي شيء يتعلق بمنشآت مشروع المياه ولوازم شبكة المياه وتمديداتها .

ب - سحب المياه دون ان يكون مشتركاً او بطريقة غير مشروعة .

ج - العبث بمعدات المياه بشكل يجعله غير قابل لتسجيل الاستهلاك الحقيقي من المياه .

المادة ١٢١ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين شهرياً بموجب النسب التالية :

أ - (١١٠) فلسات عن كل متر مكعب من المياه مهما بلغت المقطوعة .

ب - (٨٥) فلساً عن كل متر مكعب من المياه تستهلكه المستشفيات - المدارس - دور العبادة - المؤسسات الخيرية .

ج - يكون الحد الأدنى لاثمان مقطوعة المياه بالنسبة لكل مشترك (٣٣٠) فلساً ولو نقص الاستهلاك عن ذلك .

الفصل الثامن عشر

الكهرباء

المادة ١٢٢ - يطبع نموذج خاص لطلبات الاشتراك بالانارة الكهربائية من قبل البلدية وتوابع النسخة الواحدة بخمسين فلساً .

المادة ١٢٣ - بعد اجراء المعاملات المقتضية على الطالب المقدم من المشترك يستوفي من طالب الاشتراك بالانارة نفقات تأسيس قدرها خمسين فلساً .

المادة ١٢٤ - يستوفي من طالب الاشتراك مائة ديناراً وتعتبر هذه المائة مائة باسم المشترك الذي لا يحق له استردادها الا عند انتهاء اشتراكه بعد خصم ما استحق عليه لصندوق البلدية .

المادة ١٢٥ - الاشتراك بالكهرباء يكون بحسب الكيلوات وتعين الكمية التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركب في محل المشترك .

المادة ١٢٦ - يوضع العداد وتوابعه في الجهة التي ينسبها الموظف البلدي المسؤول ويحذر على المشترك احداث اي تعديل في اوضاعه او اي فك في اخطامه او زيادة في تفرعاته واذا حصل في منزله اي خلل او انقطع عنه التيار الكهربائي فعليه اخبار الموظف المسؤول في البلدية بذلك وهو يتولى تصليح الخلل على نفقة المشترك اذا ثبت ان العطل حصل بسببه .

المادة ١٢٧ - لبلدية الحق في قطع التيار الكهربائي عن محل المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن الانارة الكهربائية المستحقة عليه في وقت الاستحقاق بعد تليفه اعلام المقطوعة .

ب - اذا جرى المشترك تغيير في جهاز الانارة دون ان يحصل على اذن من البلدية .

ج - اذا عارض المأمور المفوض بالفحص والتفتيش في تأدية وظيفته او تأخر او تمتنع عن تطبيق احداث مواد شروط الاشتراك .

د - اذا قصر عن دفع التعويضات او تضييعات او اي مبلغ آخر يستحق عليه البلدية فيما يتعلق باعمال الكهرباء .

هـ - لا يحق للمشارك السحاب لغيره بالاشتراك بالكهرباء في خطوطه الا باذن من البلدية بذلك .

المادة ١٢٨ - يدفع المشترك (٢٥٠) فلساً تعويضاً للبلدية عند اعادة التيار الكهربائي الى محله وذلك اذا كان قد قطع عنه لاحد الاسباب الانفة الذكر .

المادة ١٢٩ - تستوفي اثمان مقطوعة الكهرباء من المشتركين حسب النقرة التالية :

أ - يدفع خمسون فلساً شهرياً لقراءة العداد .

ب - يدفع خمسون فلساً عن كل كيلوات من ١-١٠ شهرياً .

ج - يدفع ٤٠ فلساً عن كل كيلوات من ١١-٢٠ شهرياً .

د - يدفع ٣٠ فلساً عن كل كيلوات من ٢١-٣٠ ما فوق .

هـ - اذا كانت كمية مقطوعة الكهرباء التي سجلها العداد لا تزيد عن ٦ كيلوات يستوفي من المشترك ٣٥٠ فلساً عن الكمية المستهلكة مهما نقصت .

المادة ١٣٠ - المساجد والمعابد والمستشفيات والمدارس تخضع لما (٥٠٪) من اثمان الاستهلاك .

المادة ١٣١ - الرئيس مع مراقب الخطوط الكهربائية المسؤول حق تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة الكهرباء خلال المدة التي يظهر فيها ان عطلاً قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل المقطوعة المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية اكثر او اقل مما ينتظر ان يستهلكه المنزل في بحر تلك المدة ويبنى التقدير اسماً بالنسبة للمدة المماثلة فيما اذا كان المستهلك مشتركاً ام بتقدير اذا كان مشتركاً وليس له اشتراك سابق يبنى التقدير الاخير على عدد الامبات في المنزل وقوة كل منها ويكتسب هذا التقدير شكاه القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي اذا عترض على التقدير الواقع من قبل الرئيس ومراقب الخطوط المسؤول .

المادة ١٣٢ - كل ما يركب خارج محل المشترك من الخطوط والاعمدة والزوايا والفناجين تعتبر ملكاً للبلدية وجزءاً متمماً لشبكاتها كما ان للبلدية الحق في استعمالها لمصلحتها او نقلها او تغييرها محل آخر .

المادة ١٣٣ - البلدية غير مسؤولة عن اي تلف او خسارة تنشأ عن خلل التيار الكهربائي بسبب وقوع حادث في الخطوط الرئيسية او في الآلات او في غيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار طول المدة لتصلح الخطوط والآلات .

المادة ١٣٤ - يتحمل المشترك كافة نفقات التمديدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل محلاته والبلدية غير مسؤولة عما يقع من الاضرار .

المادة ١٣٥ - يقطع التيار عن المشترك اذا خالف احد الشروط المذكورة في هذا الفصل وبإني اشتراكه دون حاجة لالذاره .

المادة ١٣٦ - الطوايع اللازمة تعود على المشترك .

هكذا عنه الفصل

الفصل التاسع عشر

احكام عامة

المادة ١٣٧- كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب عليها بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ . الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا النظام .

المادة ١٣٨- تحصل الرسوم والمصاريف والتكاليف والنفقات المنصوص عليها في هذا النظام بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ١٣٩- تافى كافة الانظمة الخاصة ببلدية مادبا المارية المفعول قبل العمل بهذا النظام .

١٩٧١/١٠/٢٣

احتين بطلال

وزير العدل	وزير دولة	وزير الخارجية	وزير المالية	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي القل
اميل الغوري			احمد اللوزي	

وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عودة	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الانشاء والتعمير يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني
---	---	---

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير		محمد خلف	عمر عبد الله	

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعمال	وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية
اليس المشر	محمد الفرخان	مصطفى دودين	اسحق الفرخان	

نحو الحسين لله ملك الله له القبة الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٣

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧١

نظام التأهيل والمساعدات

صادر بموجب المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦

٥٥-٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام للتأهيل والمساعدات لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على الاردنيين كما تسري على رعايا الدول العربية المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية الذين تميز دولهم المعاملة بالمثل .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
أ - الاسرة : مجموعة مكونة من زوج وزوجته واولاده والديه واقاربه من الدرجة الاولى او بعضهم ولو تعددت اماكن سكنهم اذا كانوا في معيشة واحدة .

ب - الاولاد : البنات والمالات وكذلك الابناء الذكور الذين لا تزيد اعمارهم على ١٦ سنة او الذين لا تتجاوز اعمارهم سن ١٩ سنة اذا ثبت التحاقهم بمعاهد او مدارس او مراكز تدريبية اهلية او حكومية معترف بها .

ج - الايتام : الاولاد الذين توفي والدهم او مجهولي الاباء والامهات .

د - الارمل ام الاولاد : كل امرأة ترك لها زوجها المتوفي ولها او اكثر يعيشون معها ولم تتزوج .

هـ - ويعتبر في حكم الارمل ام الاولاد : المطلقة ام الاولاد التي لا تتقاضى نفقة من مطلقها بسبب شرعي والمهجورة ام الاولاد لمدة تزيد على الستة اشهر واسرة وزوجة السجين ام الاولاد لمدة لا تقل عن ستة اشهر .

و - العاجز عجزا كلياً : كل ذكر او انثى يثبت في الفحص الطبي انه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه اما لمرض او حادث او حالة لازمة منذ الولادة ويجوز الاستعاضة عن الفحص الطبي باقرار من الموظف الذي اجري دراسة الحالة اذا كان العجز ظاهراً للعيان .

ز - العاجز عجزاً جزئياً : كل فرد ذكر او انثى نقصت قدرته على اداء عمل مناسب والاستقرار فيه نقصاً فعلياً نتيجة لعاهة جسمية .

ح - المسن : كل من يزيد عمره على ستين سنة .

ط - معيل الاسرة الوحيد : اي فرد من افراد الاسرة له دخل يعتمد عليه في الانفاق .

هكذا منه الفصل

الفصل الاول

المساعدات المتكررة

المادة (٤) شروط الاستحقاق :

- يستحق المساعدة كاملاً كل من لم يكن له او لاسرته دخل شهري ثابت مساوياً مقداره للمساعدة المحددة في المادة السادسة ، فاذا كان له او لها خفضت المساعدة بقدر الدخل الموجود مع مراعاة ما يلي :
- أ - بحسب من دخل الاسرة الثابت ، الدخل الناتج من كسب العمل والصناعات المنزلية لاي فرد من أفرادها .
- ب - بحسب ٥٠٪ من المبالغ التي يحصل عليها احد أفراد الاسرة أثناء فترة التدريب المهني شريطة ان لا يتجاوز عمر المتدرب ١٩ عاماً .
- ج - بحسب كامل كسب الاثالث فوق التاسعة عشرة من العمر من دخل الاسرة الثابت سواء كسب متدربات او عاملات .
- د - بحسب من دخل الاسرة ٥٠٪ من اجرة السكن المقدرة في حالة سكن الاسرة في ماكنها .

المادة (٥) الفئات التي تسرى عليها احكام هذا النظام :

- أ - الايتام .
- ب - الارامل والمطلقات والمهجورات وزوجات السجناء أمهات الاولاد .
- ج - العاجزون عجزاً كلياً .
- د - العاجزون عجزاً جزئياً لا تقل نسبته عن ٦٠٪ .
- هـ - المستنون .
- و - مستحق المساعدة اذا ثبت ان المكلف شرعاً بالاتفاق عليه غير قادر على مواصلة هذا الاتفاق او تعذر تحصيل النفقة منه .
- ز - كل أسرة ليس فيها ابن تجاوز التاسعة عشرة من عمره او كان هذا الابن (ان وجد) ما يزال يواصل دراسته او عاجزاً عن العمل عجزاً كلياً او جزئياً .
- ح - البنات اللواتي تجاوزن الثامنة عشر وليس لهن دخل كاف او مهمل .

المادة (٦) تحديد المساعدة

مع مراعاة احكام المادة الرابعة يحدد مقدار المساعدة مستحقها حسب الترتيب التالي :

تكوين الاسرة	مقدار المساعدة بالدينار
١ (أسرة من فرد واحد)	٤
٢ (أسرة من فردين)	٦
٣ (أسرة من ثلاثة افراد)	٨
٤ (أسرة من أربعة افراد)	١٠
٥ (أسرة من خمسة افراد فما فوق)	١٢

المادة ٧ - يجوز للوزير زيادة او تخفيض مقدار المساعدة بنسبة معينة حسب المخصصات المرسدة في موازنة الوزارة .

الفصل الثاني

المساعدات الطارئة

المادة ٨ - لاوزير ان يصرف مساعدات طارئة في الحالات التالية :

- ١ - وفاة المعيل الوحيد للأسرة المستحقة للمساعدة على ان لا تتجاوز المساعدة عشرة دنانير .
- ٢ - النكبات الطبيعية والكوارث كالحريق والسيول والهدم . . . الخ .
- ٣ - مرض اي فرد من افراد الاسرة : شرط ان لا تدفع المساعدة اذا كان بالإمكان الحصول عليها من وزارة الصحة .
- ٤ - السفر الاضطراري بقصد اعانة طالب المساعدة او مستحقها على الالتحاق بنوويه او بقصد تأهيله او معالجته ، على ان لا تتجاوز المساعدة ثلاثين ديناراً .
- ٥ - عند اعتقال معيل الاسرة الوحيد في السجن او حال خروجه منه .

المادة ٩ - شروط استحقاق المساعدة الطارئة :

- ١ - يشترط عند تقديم المساعدة الطارئة في الحالات رقم ١، ٣، ٥ المذكورة انفا ان تطبق على الاسرة شروط استحقاق المساعدات الواردة في هذا النظام .
- ٢ - يشترط لثبوت استحقاق المساعدة في الحالتين رقم ٤، ٥ مراعاة ظروف الاسرة عند طلبها لهذه المساعدة .

الفصل الثالث

التأهيل

المادة ١٠ - التأهيل الجسماني :

- أ - لاوزير ان يخصص مساعدة نقدية لا تزيد عن خمسين ديناراً لغرض التأهيل الجسماني وذلك :
- ١ - لاستعادة قدرة الفرد الجسمانية والنفسية ليتمكن من مواصلة مهنة ما تتناسب وقدرته .
- ٢ - لاستعادة قدرته بقية تدريبه على مهنة ما .
- ب - شروط التأهيل الجسماني :
- ١ (عدم إمكانية الحصول عليها من وزارة الصحة او من غيرها من المؤسسات الصحية .
- ٢ (ان لا يزيد دخل الاسرة عن خمسة وعشرين ديناراً شهرياً .

المادة ١١ - التدريب المهني .

لاوزير ان يصرف لطالب المساعدة المستحق لها او لاحد افراد أسرته مبلغاً لا يزيد عن خمسين ديناراً بغية تدريبه مهنيّاً لتمكينه من الاعتماد على نفسه على ان يدفع المبلغ للجهة التي يتدرب لديها .

المادة ١٢ - التأهيل المهني .

يجوز للوزير ان يصرف لطالب المساعدة المستحق لها او لاحد افراد أسرته المبلغ الذي يراه مناسباً لتمكينه من ممارسة عمل او مهنة ما تتلائم مع قدرته الحالية .

المادة ١٣ - فئات التأهيل المهني المستحقة :

هكذا منه لأصل

- أ - العاجز عن العمل جزئياً بنسبة لا تقل عن ٦٠ ٪ .
 ب - المعوق اجتماعياً أو نفسياً : وهو كل فرد ذكر أو أنثى قادر على العمل الآن عادته وتقاليده وظروفه الاجتماعية أو النفسية حالت دون الاستفادة من قدراته وخبراته لزيادة موارده بممارسة عمل ما ، وتشمل :
 ١) خريجو السجون المحتاجون للمساعدة .
 ٢) خريجو مستشفى الأمراض النفسية .
 ٣) المشردون والمتسولون (ويدخل من ضمنهم مسحوا الاحذية وخاملو السلال من الاحداث) .
 ٤) خريجو معاهد الوزارة العلاجية والوقائية .
 ٥) المتضررون من الكوارث الطبيعية او الطارئة ، الذين تضرروا في موارد رزقهم ويحتاجون الى مساعدة محدودة لاعادة بناء مشاريعهم السابقة .
 ج - الاسر المنتجة : وهي الاسر التي يمكن زيادة دخلها الشهري بتأهيل احد افرادها مهنيا لتساهم في رفع مستوى الاسرة الى الافضل :

المادة ١٤ - شروط استحقاق التأهيل المهني .

أ - اذا ثبت ان الحد الاعلى لدخل الاسرة كما يلي :

اسرة من فرد الى ثلاثة افراد	١٢ ديناراً
اسرة من اربعة افراد الى ستة افراد	١٥ ديناراً
اسرة من سبعة افراد فأكثر	٢٠ ديناراً -

المادة ١٥ - يجب ان لا تستمر المساعدة المتكررة اكثر من اربعة اشهر ابتداء من تاريخ تنفيذ مشروع التأهيل .

الفصل الرابع

صندوق التأهيل

- المادة (١٦) أ - يؤسس في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صندوق خاص يعرف باسم صندوق التأهيل ، وينشأ جهاز ادارته وكيفية مسك حسابه وفقاً لما يصدره الوزير من تعليمات بهذا الشأن .
 ب - الغاية من تأسيس هذا الصندوق تقديم العون المالي او القروض المقررة لحالات التأهيل المهني .
 ج - لاوزير ان يصرف من الصندوق لحالات التأهيل بالكيفية الواردة أدناه :
 ١) في حالة تأهيل العاجز عجزاً جزئياً وفي حالة تأهيل من تحت الفقرة ٣ ، ٤ من المادة ١٢ يقدم المبلغ ٦٠ ٪ هبة ٤٠ ٪ قرض .
 ٢) في حالة تأهيل المعوق اجتماعياً او نفسياً للحالات الشقية يقدم المبلغ ٥٠ ٪ هبة ، ٥٠ ٪ قرض .
 ٣) في حالة تأهيل احد افراد الاسر المنتجة يقدم المبلغ ٢٠ ٪ هبة ٨٠ ٪ قرض .
 المادة (١٧) تسدد القروض الخاصة بالصندوق على اقساط شهرية تراوح ما بين دينارين وخمسة دنانير بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع ، ويتوقف تحديد القسط الشهري على مقدار القرض .

المادة (١٨) يعتبر مبلغ التأهيل البالغ ثلاثين ديناراً فما دون مساعدة هبة واستثناء الاسر المنتجة .

المادة (١٩) ايرادات الصندوق :

- ١) ما يخصص للتأهيل في موازنة الوزارة .
- ٢) الهبات والتبرعات .
- ٣) مبالغ القروض المسددة .

المادة (٢٠) لا تصرف اية مساعده من انواع المساعدات الواردة آنفا الا بعد اتمام الاجراءات التالية .

- ١) يعد الموظف المختص تقريراً اجتماعياً على النموذج المقرر عن حالة طالب المساعدة .
- ٢) يقوم مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة بتدقيق التقرير ووضع التوصية المناسبة عليه .
- ٣) يقوم وكيل الوزارة بتقديم تنسيبه للوزير على ضوء توصية رئيس قسم التأهيل والمساعدات في الوزارة .
- ٤) يقرر الوزير نوع المساعدة ومقدارها وكيفية صرفها .

المادة (٢١) يكلف طالب المساعدة بتقديم الوثائق الثبوتية اللازمة لاثبات حالته الاجتماعية .

المادة (٢٢) عند اقرار صرف اي مبلغ لغرض التأهيل المهني تهرم اتفاقية ما بين وزير الشؤون او من يفرضه ، والمؤهل ، بعد ان يقدم الاخير كفيلاً مقتدراً لذلك .

المادة (٢٣) يلغى نظام المساعدات والتأهيل للفقراء والمحتاجين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ وكافة التعديلات التي طرأت عليه .

التعيين بسلال

١٩٧١/١٠/٢٣

وزير العدل	وزير الدولة	وزير الخارجية	وزير المالية	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
اميل الفوري			احمد اللوزي	

وزير الثقافة والاعلام ولسباحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية وزير الانشاء والتعمير بالوكالة يعقوب ابو غوش	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مالان المعجلوني
--	--	---

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير		محمد خلف	عمر عبد الله	

وزير التعليم	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاركان والشؤون والخدمات الاسلامية اسحق الفرحان
-----------------	------------------------	---	--

هكذا عنه التل

نحسب الله الملكة لورقية الحاتمية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧١
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٠/٩٧١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٣) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام تشكيمات الوزارات والدوائر الحكومية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة ١٠ من قانون الموازنة العامة رقم ١٨ لسنة ١٩٧١



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيمات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧١) ويعمل به اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٧١.

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ طبقاً لما هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه

١٩٧١/١٠/٢٣

أخبرين بطلال

وزير الخارجية وزير الدفاع
وزير الداخلية وزير العدل
وزير الشؤون البلدية والقروية وزير الثقافة والأعلام
وزير الأشغال العامة وزير السياحة والآثار
وزير الزراعة وزير العمل
وزير الشؤون الإسلامية وزير الشؤون الاجتماعية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية

وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية

وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية

وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية
وزير الشؤون الاقتصادية وزير الشؤون الثقافية

الفصل ١٠ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية
البر تامج : أ - الجوازات العامة

رقمها	عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١٢ -	الوظائف غير المصنفة				
١٣ -	بدون علاوة غلاء				
٤ -	ب / - كاتب	٢٤ دينار	-	٦	تعديل وضع (٦) وظائف من المادة (١٣/٣)
١٣ -	الوظائف بعقود				
٣ -	كاتب	٢٤ دينار	١١	٥	

هكذا منه لأصل

الفصل : ٢١ - وزارة المالية

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
الادارة والمحاسبة					
٢٩ - كاتب		العاشرة	٧	٨	نقل وظيفة من الفصل (٤١/ب) مع تغيير الاسم .

الفصل : ٢٦ - وزارة الاقتصاد الوطني

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة او الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	ايضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
مديرية التسويق الزراعي					
١/٥٩ - اخصائي بحاث تسويق		الرابعة	-	١	نقل وظيفة من الفصل (٦٤/و) مع تعديل الوضع وتغيير الاسم .

هكذا منه لأصل

الفصل : ٤١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٩ - معلم		المباشرة	٩٧١	٩٧٠	نقل وظيفة إلى الفصل (٢١) مع تغيير الاسم

الفصل : ٤٢ - وزارة الصحة
البرنامج : و - التدريب والتعليم

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١٢ - الوظائف غير المصنفة					
٥ - تلميذ مساعد / تلميذة مساعدة		١٢ دينار	١٤	٦٤	احداث ٥٠ وظيفة

هكذا منه لأجل

الفصل : ٥٣ - وزارة السياحة والآثار / السياحة
البرنامج : ١ - سلطة السياحة

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١٤ - ملحق سياحي		السادسة	٦	٥	الغاء وظيفة شاغرة
١٢ - الوظائف غير المصنفة					
بدون علاوة غلاء					
٤ - سكرتيرة / ناسخة (لندن)		١٠٠ دينار	١	-	الغاء وظيفة شاغرة
٥ - سكرتيرة / ناسخة (يون)		٩٥ دينار	١	-	الغاء وظيفة شاغرة
١٣ - الوظائف يعقود					
١ - ملحق سياحي		١٢٠ دينار	٢	١	الغاء وظيفة شاغرة
٣ - ملحق سياحي (الرباط)		٥٠ دينار	١	-	الغاء وظيفة شاغرة

الفصل : ٦٤ - وزارة الزراعة
البرنامج : و - مديرية الاقتصاد الزراعي

رقمها	المادة عنوانها	الدرجة أو الراتب	العدد قبل التعديل	العدد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
١/٢ - رئيس قسم		الثالثة	١	-	نقل وظيفة الى الفصل (٢٦) مع تعديل الوضع وتغيير الاسم .

هكذا منه الأصل

الفصل : ٨١ - وزارة المواصلات
البرنامج : ج - البريد

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	المعد قبل التعديل	المعد بعد التعديل	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة					
٦ - مامور مواصلات		الخامسة	٢٢	٢١	الغاء وظيفة شاغرة

[Handwritten signature]

الفصل ٨٣ - الطيران المدني

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	المعد قبل التعديل	المعد بعد التعديل	إيضاحات
١٣ - الوظائف بعقود					
١/ب - مهندس		١٧٠ دينار	-	١	احداث وظيفة

هكذا منه الأصل